المحاضرة الثانية

مفاهيم أساسية :

التدفق الدائري للأنفاق و الدخل :

من المهم معرفة و تفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الكلي ، و العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لما لذلك من ضرورة لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية و خارجية .

- يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي البلد معين على تدفق **الدخل و الإنتاج** بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة :

- قطاع المستهلكين
- قطاع المنتجين
- القطاع الحكومي
- القطاع الخارجي

لأجل التبسيط نستخدم نموذج لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط :

١- القطاع العائلي (المستهلكين)
٢- قطاع منشآت الأعمال (المنتجين)

حيث يتم التبادل بينهما في سوقين :

١- سوق عوامل الإنتاج أو الموارد
٢- سوق السلع و الخدمات

(مع افتراض عدم وجود مدخرات بواسطة القطاع العائلي)

- يحصل جمهور المستهلكين على الدخول النقدية لقاء خدمات الموارد الإنتاجية (عوامل الإنتاج) التي يقدمها إلى قطاع المنتجين ، و تقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل هذه الموارد إلى سلع و خدمات و بيعها إلى المستهلكين لقاء الحصول على مجموع الدخول النقدية التي تغطي تكاليف عناصر الإنتاج .

و تمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي ، كما يتضح من الشكل التالي .

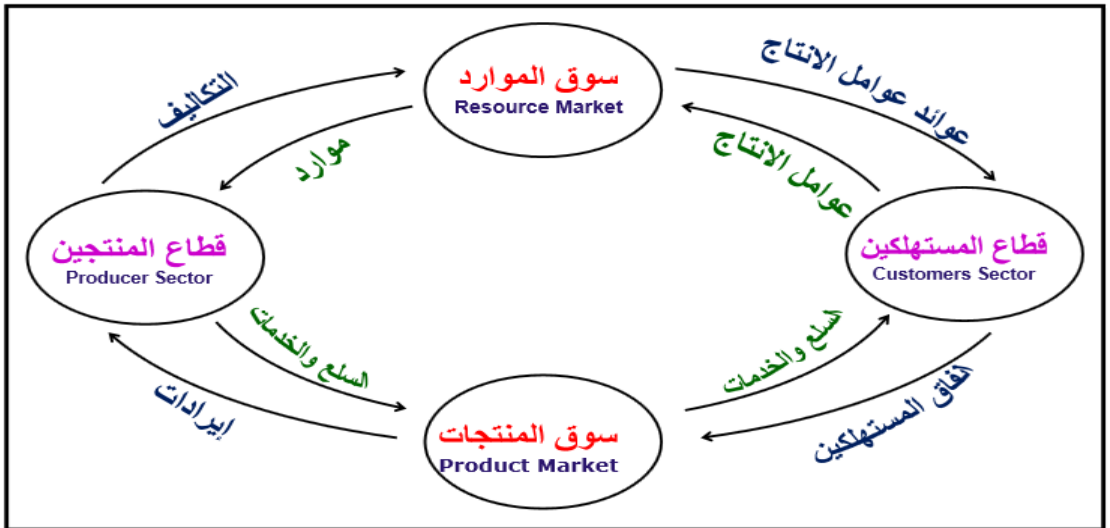

التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

تحديد أسعار عوامل النتاج و أسعار السلع و الخدمات :

تتحدد أسعار أو عوائد عوامل الإنتاج في سوق الموارد في الجزء العلوي من الشكل حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق .

كذالك ، تتحدد أسعار السلع و الخدمات في سوق المنتجات في الجزء السفلي من الشكل ، حيث يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب ، بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض ، و يكون الاقتصاد في حالة توازن دائماً لأن الدخل الكلي يعادل الإنفاق الكلي في هذه الحالة .

حرية السوق و الكفاءة الاقتصادية :

كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين القدماء أن آلية السوق الحر أو ما اصطلح على تسميته **" اليد الخفية "** تكفل تحقق المصالح أو الأهداف الخاصة لأطراف السوق (مستهلك يسعى لتعظيم منفعة و منتج يسعى لتعظيم أرباحه)

و تضمن تتحقق الكفاءة في الإنتاج

في حالة **التدخل الحكومي** الذي يحد من عمل آلية السوق (اليد الخفية) أي قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع و الخدمات يكون هناك تدني في الكفاءة و تراجع في رفاهية المجتمع . كما كان الحال في الاقتصادات المخططة مركزياً (دول الاتحاد السوفيتي سابقاً) .

ولكن متى يكون تدخل الحكومة أمر واجب و ضروري ؟

التدخل الحكومي :

بالرغم من حديثنا عن قدرة آلية السوق الحر على تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد و بالتالي في تحقيق الكفاءة في الإنتاج إلا أن هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحر في تحقيق ذلك ، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي ، **نذكر من هذه الحالات باختصار ما يلي :**

حالة السلع و الخدمات العامة :

السلع العامة هي تلك التي :

- تستهلك جماعياً .
- و متى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع ولا يمكن حرمان أحداً من استهلاكها .
- و تقدم دون مقابل .

- هذه السلع و الخدمات العامة مثل الطرق العامة و البث الإذاعي و التلفزيوني (غير المشفر) و الأمن و الدفاع ...الخ ، لا يُقدم على إنتاجها القطاع الخاص لعدم قدرته على بيعها لمن يدفع السعر و منعها عن الآخرين كما هو الحال في حالة السلع الخاصة (كالسيارات و الغذاء و الثياب و ....الخ) .
- فنقول أن السوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ولا بد من تدخل الحكومة لتقديمها لأن الحكومة وحدها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب .

حالة التأثيرات الخارجية :

حالات التأثيرات الخارجية هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية (**غير مقصودة**) قد تكون نافعة و **مثال** لها حالة التعليم وما يتدفق عنه من فوائد للمجتمع ، أو آثار خارجية **ضارة** و **مثال** لها حالة المصنع تسبب الغازات المنبعثة منه التلوث البيئي .

- في مثل هذه الحالات ، إذا ترك الأمر لآلية السوق فأنها تفشل في تحفيز صاحب الأثر الخارجي النافع مما يقلل من رغبته في الاستمرار في تقديم نفعه إلى المستوى الذي يفضله المجتمع . و كذلك يفشل السوق الحر في محاسبة صاحب الأثر الضار مما يدفعه إلى التمادي في نشاطه بأكثر مما تمليه المصلحة العامة للمجتمع .
- و هنا يأتي التدخل الحكومي حيث أنه لو ترك الأمر لآلية السوق فانه سيكون هناك فقد في كفاءة تخصيص الموارد لأن الموارد توجه بأكثر مما يجب في حالة التأثيرات الخارجية الضارة ، و يقل تخصيصها في حالة الأنشطة ذات التأثيرات الخارجية النافعة .
- تدخل الحكومة عن طريق الضرائب على الإنتاج أو عن طريق اللوائح و القوانين للحد من نشاط مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة فتحد من مسويات أنتاجها بحيث لا يتعدى التلوث البيئي المستوى الأمثل من وجهة نظر المجتمع . كما يحتاج الأمر إلى تدخل الحكومة لتحفيز الأنشطة ذات المنافع الخارجية عن طريق تقديم الدعم للتوسع فيها .

حالة الاحتكار الطبيعي :

يحدث الاحتكار الطبيعي عندما تنفرد منشأة كبيرة واحدة بالسوق و غياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة أنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج و خفض أسعار البيع إلى مستويات غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج للمنشآت المنافسة مما يعرضها للخسارة و الخروج في النهاية من السوق .

تكون لهذه المنشأة قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد و عدالة توزيع الدخل في المجتمع . و يستوجب مثل هذا الوضع تدخل الحكومة لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل و حملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج و يعظم رفاهية المجتمع .

دور الإنفاق الحكومي :

يعتبر دور القطاع الحكومي على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعالية الاقتصادية . ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد من خلال تحصيل الضرائب و الرسوم ، و الإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات .

يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

١- **الإنفاق الجاري :** و يشمل الإنفاق الجاري الرواتب و الأجور التي تدفعها الحكومة المركزية و الإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين و عمال و مدرسين و أطباء و أفراد في كل من الجيش و الشرطة و غيرهم ، مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية .

دور قطاع التجارة الخارجية :

يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات صافي الصادرات أو الميزان التجاري إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فمعنى ذلك أن القطر يتمتع بفائض تجاري و إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات ، فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز تجاري .

دور القطاع المالي :

لقد أفتضرنا عند تناولنا لنموذج التدفق الدائري للدخل و الإنفاق ، أن قطاع المستهلكين ينفق كل دخله ولا يدخر ، وكان ذلك للتبسيط فقط . فمن الناحية العملية ، نجد أن المستهلكين و المنتجين لا يقومون بأنفاق جميع دخولهم ، بل يدخرون جزءاً منها .

و يعتبر ذلك الجزء المدخر من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي . تجد هذه الادخارات طريقها إلى البنوك و تمثل المصدر الرئيسي للإقراض في الاقتصاد . فالجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية و ذلك بتجميع المدخرات و أعادة إقراضها .

- **الآن يمكننا إيجاز العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية لاقتصاد واقعي و التي سبق الإشارة إليها سابقاً و الممثلة في :**

- قطاع المستهلكين
- قطاع المنتجين
- القطاع الحكومي
- القطاع الخارج

في الرسم التالي :

و في اقتصاد أكثر واقعية يضم القطاع الحكومي و القطاع الخارجي بالإضافة إلى القطاع العائلي و قطاع الأعمال تتعقد الأمور قليلاً ولكن يبقى شرط توازن الاقتصاد الكلي في صيغته العامة :

(الدخل الكلي = الإنفاق الكلي)

ولكن يختلف من حيث تفاصيل مكونات الطلب الكلي . ففي النموذج رباعي القطاعات نضيف كل من **الإنفاق الحكومي (G) و صافي الصادرات (NX)** إلى مكونات الطلب الكلي ، فيصبح شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي :

$$Y = C + I + G + NX\ (X - M)$$